مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٢٨٢

الأربعاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٠/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيد أفونسو	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيدة كومبا بامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجّهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن (S/2023/130)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org) Chief of the Verbatim Reporting Service, , AB-0601. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن (S/2023/130)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، والسيدة جويس مسويا، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/130، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢١ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من السيد غروندبرغ والسيدة مسويا والسيدة ألبانا دوتلاري، نائبة الممثل الدائم لألبانيا، بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): أحيط المجلس علما بينما يتطلع اليمنيون والمسلمون في جميع أنحاء العالم إلى حلول شهر رمضان المبارك. بعد أن عشت في هذه المنطقة لسنوات عديدة، أصبحت أقدر حقا شهر رمضان المبارك كشهر للتأمل والأمل.

قبل عام تقريبا، وفي بداية شهر رمضان على وجه التحديد، بدأت الهدنة التي تم التوصل إليها بوساطة الأمم المتحدة مرحلة جديدة من الهدوء النسبي على الخطوط الأمامية وأتاحت لنا الفرصة لإحراز التقدم في الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب اليمني. ومع اقتراب الشهر الفضيل مرة أخرى وعلى الرغم من الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية، لا يزال اليمن يستفيد من الإنجازات التي حققتها الهدنة. ولكن بالطبع، يأمل جميع اليمنيين الذين تحدثت إليهم في التوصل إلى حل شامل للنزاع. ويبقى ذلك أولويتي.

ولا تزال الحالة العسكرية على نحو عام في اليمن مستقرة نسبيا. ومنذ دخول الهدنة حيز التنفيذ في ٢ أبريل/نيسان من العام الماضي، شهد الرجال والنساء اليمنيون انخفاض مستويات العنف على مدى ما يقرب من عام. ولكن هذه الحالة هشة. ويساورني القلق إزاء ازدياد الاشتباكات واشتدادها في العديد من مناطق الخطوط الأمامية، ولا سيما على طول الجبهات في مأرب وتعز. وأدعو الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس خلال هذه الفترة الحرجة، بما في ذلك الامتناع عن الخطاب العام التصعيدي، من أجل تجنب زعزعة استقرار الحالة. وبالإضافة إلى الهدوء النسبي، لا تزال عناصر الهدنة قيد التنفيذ. وبفضل الدعم القيم من المملكة الأردنية الهاشمية، تستمر الرحلات التجارية في ثلاث مرات في الأسبوع بين صنعاء وعمان. وتواصل ناقلات النفط، إلى جانب السلع الأخرى، دخول موانئ الحديدة. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب هشة أيضا. فلا تزال الحياة اليومية تنطوي على المعاناة بالنسبة لمعظم اليمنيين. ولا تزال الحالة الاقتصادية مزرية، إذ تتسم بالنمط المألوف للأسف المتمثل في تبادل التدابير الاقتصادية الانتقامية بدلا من التعاون. وتعيق القيود الجديدة حرية تنقل المدنيين، ولا سيما النساء، وتعيق حركة المرور التجارية بين مختلف أنحاء البلد. ولا يزال حصول اليمنيين على الخدمات الأساسية محدودا. وهذا يؤكد ما ذكرته قبل عام تقريبا (انظر S/PV.9017) – وهو أن الهدنة لا يمكن أن تكون سوى البداية. إننا بحاجة ماسة للاستفادة مما حققته الهدنة والعمل من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتحقيق تسوية سياسية شاملة لإنهاء النزاع في اليمن.

وفي ظل استمرار الاستقرار النسبي في الحالة الأمنية وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات المقبلة، قد يبدو اليمن في نمط سياسي محفوف بالمخاطر. ومع ذلك، لا تزال الجهود الدبلوماسية المكثفة مستمرة على مستويات مختلفة لإنهاء النزاع في اليمن. ونشهد حاليا زخما دبلوماسيا إقليميا متجددا، فضلا عن حدوث تغيير تدريجي في نطاق وعمق المناقشات. وأرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول الأعضاء في المنطقة، ولا سيما المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، وأطلب من الأطراف اغتنام الفرص التي أوجدها الزخم الإقليمي. كما أدعو جميع الأطراف إلى الحفاظ على بيئة مواتية للمناقشات وإتاحة الوقت والمجال اللازمين لكي تؤتي المناقشات ثمارها. فنفاد الصبر في هذا المنعطف يهدد بالعودة إلى دوامة العنف وتقويض ما أُنجز حتى الآن.

لقد أوضحت في إحاطات سابقة لمجلس أن الحلول القصيرة الأجل والنهج المجزأ لن يحققا سوى انفراج جزئي. ولا يمكن تحقيق وقف لإطلاق النار وتسوية سياسية مستدامة إلا من خلال اتباع نهج أشمل. وأواصل التواصل بنشاط مع الأطراف اليمنية، فضلا عن الجهات المعنية الإقليمية والدولية، لتحقيق هذا الهدف. وتؤكد الأطراف ودول المنطقة بصورة واضحة أن أي تفاهم يتم التوصل إليه في إطار المناقشات الجارية يجب أن يترجم إلى اتفاق بين اليمنيين تحت رعاية الأمم المتحدة. واستئناف العملية السياسية عنصر مركزي في هذا الصدد ويظل في صميم ولايتي.

ويجب أن تراعي العملية السياسية تعقيدات النزاع. وستكون العملية صعبة وتتطلب تخطيطا قويا ورؤية يدعمها التزام الأطراف. وفي هذا الصدد، أرحب بالجهود التي بذلتها حكومة اليمن مؤخرا من خلال العمل الجاري للجنة التشاور والمصالحة. وأنا على استعداد للعمل مع الأطراف اليمنية ودعمها، حتى تتمكن عندما تبدأ العملية السياسية من الانخراط بثقة وإحساس واضح بأنها على المسار الصحيح. ويجب أن تكون العملية السياسية التي تعالج مخاوف وتطلعات الشعب اليمني عملية شاملة بقيادة يمنية. ويجب أن تشمل آراء مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة اليمنيين، بمن \في ذلك الشباب والمجتمع المدني والنساء. ولعل الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في الأسبوع الماضي مناسبة للتفكير في الدور الذي تؤديه المرأة في تعزيز السلام، ولكنه أيضا تذكير بالمخاطر والقيود المستمرة التي تواجهها. فالمرأة تحظر بمكانة محورية في النسيج الاجتماعي لليمن ومشاركتها الهادفة ضرورية لتقدم اليمن. وما زلت ملتزما بتعزيز المشاركة المجدية للمرأة في جميع جوانب عملية السلام، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، على النحو المبين في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة.

وأود كذلك أن أطلع المجلس بإيجاز على آخر المستجدات بشأن اجتماع اللجنة الإشرافية المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل المحتجزين، التي يشارك في رئاستها مكتبي واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ولا تزال المداولات جارية بين الأطراف، وأطلب إليهم مواصلة المشاركة بحسن نية. ويحدوني أمل صادق في أن يتمكنوا من تنفيذ التزاماتهم بموجب اتفاق ستوكهولم بالإفراج عن جميع المحتجزين المرتبطين بالنزاع. وأحث الأطراف على وضع الصيغة النهائية لتفاصيل المرحلة الحالية التي اتفقوا عليها، بما في ذلك خطة التنفيذ، وأود أن أشكر حكومة سويسرا على استضافة تلك المحادثات.

وبالعودة للحديث عن الجهود الشاملة التي أبذلها لتحقيق السلام في اليمن، أكرر تقديري لوحدة المجلس ودعمه الثابت. وقد تم التأكيد على هذا الدعم ووحدة الهدف خلال زياراتي الأخيرة إلى موسكو وأبو ظبي وباريس وطهران والرياض. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالاتفاق الأخير بين المملكة العربية السعودية وإيران لاستئناف العلاقات الدبلوماسية، الذي يسرته جمهورية الصين الشعبية. فهذا الحوار وعلاقات حسن الجوار أمر مهم للمنطقة ولليمن. ويجب على الأطراف اغتنام الفرصة التي يتيحها ذلك الزخم الإقليمي والدولي لاتخاذ خطوات حاسمة نحو مستقبل أكثر سلاما. وهذا يتطلب الصبر ومنظورا طويل الأجل – ويتطلب الشجاعة والقيادة. لقد تحقق الكثير خلال العام الماضي، وقد حان الوقت الآن لاتخاذ الخطوات القادمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): على نحو ما قلنا في الإحاطات الأخيرة، شهد العام الماضي عددا من التحسينات في اليمن. وقد كانت الهدنة، بالطبع، خطوة كبيرة إلى الأمام. واستمرار العمل بالعديد من أحكامها الرئيسية، حتى بعد أشهر من انتهاء الهدنة نفسها، يبعث على التفاؤل. وكما هو الحال دائما، نود أن نؤكد من جديد دعمنا لعمل السيد غروندبرغ، وأن نشيد بالجهود المبذولة في المنطقة لدعم وساطة الأمم المتحدة وتعزيز السلام. ومن التحسينات الأخرى التي تحققت انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في اليمن بنحو ٢ مليون شخص. وانخفض عدد الأشخاص الذين يواجهون أسوأ مستوى من الجوع – مستوى المرحلة ٥ من التصنيف المرحلي المتكامل – إلى الصفر. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير للجهود الدؤوبة التي يبذلها العاملون في المجال الإنساني، والدعم السخي من المانحين، والهدنة نفسها. كما تم إحراز التقدم فيما يتعلق مسألة ناقلة النفط صافر. ففي الأسبوع الماضي، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن شراء سفينة بديلة ستصل إلى الحديدة في أيار/مايو، مما يعني أن عملية التفريغ يمكن أن تنتهي بحلول أيلول/سبتمبر – إذا أسرع المانحون في تقديم المبلغ المتبقي المطلوب البالغ ٣٤ مليون دولار.

ولكن يجب ألا نفرح كثيرا، لأن اليمن لا يزال يواجه حالة طوارئ شديدة. ففي هذا العام، اعتمد أكثر من ١٧ مليون شخص على وكالات الإغاثة للحصول على المساعدات والحماية. ولكن في كثير من الأحيان، لا تملك الوكالات ما تحتاجه لتقديم المساعدات. وهذا هو ما أريد مناقشته اليوم. فإمكانية الوصول والأمن يظلان تحديين رئيسيين، وثمة عجز في التمويل، والمشاكل الاقتصادية تدفع بالمزيد من الناس إلى العوز.

أود أن استهل بياني بالحديث عن التحدي الدائم المتمثل في إمكانية الوصول والأمن. أخيرا، هناك بعض الأخبار الجيدة بشأن تلك المسألة. تتواجد الوكالات الآن بشكل متزايد في أماكن كان يصعب للغاية الوصول إليها في السابق بسبب القتال والقيود التي تفرضها السلطات والقواعد الأمنية الداخلية للأمم المتحدة. ففي الأسابيع الأخيرة، وصلت الوكالات إلى مناطق الخطوط الأمامية السابقة في الحديدة والمناطق النائية من حجة التي لجأ إليها العديد من النازحين، وغيرها من المواقع التي يصعب الوصول إليها. وتشكل تلك المهام جزءا من التزام أكبر بالوصول بعملية تقديم المعونة إلى أبعد حد ممكن خارج المراكز الرئيسية وأقرب إلى احتياجات الناس، أينما كانوا. كما عجلت سلطات الحوثيين مؤخرا بالموافقة على مشاريع المعونات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وهو أمر موضع ترحيب.

ولكن على الرغم من بصيص الأمل هذا، فإن المشهد العام بشأن إمكانية الوصول والأمن لا يزال حالكا جدا. ففي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، لا تزال اليمنيات العاملات في تقديم المعونة غير قادرات على السفر من دون مرافقة أحد محارمهن، سواء داخل البلد أو خارجه، مما يتسبب في خلل خطير يعرقل قدرة الوكالات على مساعدة النساء والفتيات بأمان وبشكل موثوق. وتدعو دوائر العمل الإنساني سلطات الحوثيين إلى رفع جميع هذه القيود على التنقل وإلى العمل معنا لتحديد سبيل مقبول للمضي قدما بشأن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال محاولات الحوثيين للتدخل في عمليات الإغاثة أمرا شائعا. ويشمل ذلك القيام بمحاولات لإجبار الوكالات على اختيار مقاولين معينين للاضطلاع بأنشطة الرصد والتقييم بمعرفة أطراف ثالثة. وعلاوة على ذلك، لا تزال السلطات الحوثية تحتجز اثنين من موظفي الأمم المتحدة في صنعاء بعد اعتقالهما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١. وندعو إلى الإفراج الفوري عنهما.

كما يساور الوكالات القلق إزاء تزايد مشاعر الريبة تجاه اللقاحات، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ودور ذلك في ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات مثل الحصبة وشلل الأطفال. ونظرا للمستويات الحالية لسوء التغذية، يساورنا القلق من أن انخفاض نسب التغطية باللقاحات سيؤدي إلى إصابة المزيد من الأطفال بالأمراض أو الوفاة بسبب الحصبة وشلل الأطفال وأمراض أخرى. وعلاوة على تلك التحديات، لا يزال انعدام

الأمن قائما في العديد من المناطق، مما يهدد العاملين في مجال تقديم الإغاثة ويمنع الوصول إلى بعض الأماكن، ولا سيما في شبوة وأبين. لقد انقضى الآن أكثر من عام على اختطاف خمسة من موظفي الأمم المتحدة في أبين. ومرة أخرى، نطالب بالإفراج الفوري عنهم.

يضع المانحون كل هذه المسائل في صدارة اهتماماتهم وهم يفكرون أين سينفقون أموالهم خلال هذا العام. وتتساءل العديد من الجهات المانحة عما إذا كان تقديم المعونات القائم على المبادئ ممكنا في مثل هذه البيئة. وحتى الآن، لا تزال الإجابة "نعم". وفي العام الماضي، ساعدت وكالات الإغاثة ما يقرب من ١١ مليون شخص كل شهر. والقيام بذلك أصعب بكثير مما ينبغي وغالبا ما يتطلب جولات عديدة من المناقشات، مما يؤدي إلى عدة تأخيرات – لكنه كان ولا يزال ممكنا. وبوسعنا بالتأكيد الاستمرار إن توفر لنا ما يكفي من المال.

ويقودني ذلك إلى النقطة التالية: تمويل عملية المعونات. قبل أسبوعين، انضم الأمين العام إلى حكومتي السويد وسويسرا في استضافة المؤتمر السنوي السابع لإعلان التبرعات لليمن، والذي قدمت فيه أكثر من ٣٠ جهة مانحة وعودا بتقديم ١,١٦ بليون دولار لتمويل الأعمال الإنسانية. وبالنظر إلى كل ما يحدث في العالم، فهذه نتيجة مبهرة، وأتوجه بالشكر إلى تلك الجهات المانحة. ولكن ذلك الرقم أيضا هو أقل مبلغ يُجمع خلال ذلك المؤتمر منذ عام ٢٠١٧ ولن يكفي تقريبا لاستمرار عمليات تقديم المعونة حتى نهاية العام. وخلال مؤتمر إعلان التبرعات، أثار العديد من المانحين مخاوف جدية بشأن العوائق التي تضعها أمامهم سلطات الحوثيين، لا سيما شروط المحرم التي تقيد حركة عاملات الإغاثة اليمنيات.

نعلم أن أموال المانحين شحيحة وأن أزمات أخرى تتنافس على تلقي الدعم. وفي كثير من الأحيان، يشير المانحون إلى أن حالات الطوارئ الأخرى تنطوي على شواغل أقل بالنسبة لهم في عمليات إنفاق أموالهم. ولذلك، فإننا ندعو حاليا بشكل عاجل إلى الدفع الفوري لجميع التبرعات. ويجب الوفاء بالوعود التي قُدمت خلال مؤتمر إعلان التبرعات لليمن – وبسرعة. وذلك أمر أساسي لضمان استمرارية البرامج الأساسية، التي بدأ بعضها في إنهاء عمله بالفعل. وسنواصل أيضا الدعوة إلى توفير التمويل الكامل لخطة الاستجابة، التي نحتاج من أجلها إلى ٤,٣ بليون دولار لمساعدة ١٧ مليون شخص. وبينما نفعل ذلك، سنعمل عن كثب مع المانحين وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن مشاكل الوصول التي تكلمت عنها سابقا والتي حذرنا منها العديد من المانحين خلال ذلك المؤتمر. كما لا يزال يساورنا قلق عميق إزاء ضرورة توفير المزيد من الدعم لتعزيز الاقتصاد اليمني. فالتدهور الاقتصادي من بين أهم العوامل التي تفضي إلى الاحتياجات الإنسانية وترغب وكالات الإغاثة في بذل المزيد من الجهد لمساعدة اليمنيين على تجاوز الأزمة الحالية.

وتتمثل إحدى الأولويات في إزالة الألغام الأرضية الفظيعة وغيرها من المتفجرات التي تقتل وتشوه الكثير من الناس، بالإضافة إلى تسببها في خنق الحياة الاقتصادية. ونحن حريصون على البدء في العمل، لكننا نحتاج إلى المزيد من الموارد والشركاء المتخصصين. ويتطلب بدء العمل أيضا ضمان أن تواجه الوكالات عقبات أقل وأن تتمكن من تقديم المساعدة القائمة على المبادئ. وقد استمعنا مؤخرا إلى عدة التزامات مهمة في ذلك الصدد.

وبالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالألغام، تعمل الأمم المتحدة مع الجهات المانحة والشركاء لوضع إطار اقتصادي منقح من شأنه أن يساعد في معالجة العوامل الاقتصادية الأوسع نطاقا المحركة للاحتياجات الإنسانية في اليمن. ويتيح هذا العام فرصة مهمة لإحراز تقدم بشأن تلك العوامل الاقتصادية، فيما لا يزال لدينا ميزة وجود عملية ضخمة لتقديم المعونات في البلد. وإذا أضعنا هذه الفرصة، فسيصبح من الأصعب بكثير الانتقال إلى عملية إغاثة أصغر من دون تعريض ملايين الأرواح للخطر. وستتوقف تلك الجهود على دعم الجميع – مما يعني الاستثمار من جانب المانحين واتخاذ تدابير سياساتية لتعزيز النمو الاقتصادي. وتتخذ الحكومة اليمنية وبلدان التحالف العربي بالفعل خطوات في هذا الصدد، بما في ذلك تقديم المزيد من الدعم للبنك المركزي اليمني في عدن وتخفيف القواعد التنظيمية المفروضة

على الواردات المتجهة إلى موانئ البحر الأحمر. ومع ذلك، لا تزال خسارة الإيرادات الحكومية في أعقاب هجمات الحوثيين على البنية التحتية لتصدير النفط في تشرين الأول/أكتوبر تشكل تحديا خطيرا، لا سيما فيما يتعلق بالجهود المبذولة لدفع الرواتب وتمويل الخدمات الأساسية.

ومع اقترابنا من شهر رمضان المبارك، نأمل أن يجري الجميع تقييما للوضع في اليمن وللكيفية التي يمكن بها للعالم المساعدة، بما في ذلك من خلال بذل جهود لمعالجة المسائل التي وصفتها للتو، وكذلك من خلال دعم العمل الجاري لتقديم ما يحتاجه اليمن حقا أكثر من أي شيء آخر: السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة دوتلاري.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن أعمال اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، عملا بالفقرة ١٩ (هـ) من القرار. وعقدت آخر هذه الإحاطات قبل عام، في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢ (انظر S/PV.8966). وعليه، ستغطي هذه الإحاطة الفترة من ١٥ شباط/فبراير ٢٠٢٢ حتى الآن.

منذ آخر إحاطة قدمت إلى المجلس، اجتمع أعضاء اللجنة أربع مرات في مشاورات غير رسمية. وخلال المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، استمعت اللجنة إلى عرض قدمته الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء المعني باليمن بشأن المعلومات المستكملة عن منتصف المدة، والتي قدمت إلى اللجنة في ٢٨ تموز/يوليه؛ ومن بين التوصيات الثماني الواردة في تلك المعلومات المستكملة، اتخذت اللجنة إجراءات بشأن واحدة. وخلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة اجتماعا مشتركا مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال لمناقشة المسائل المتصلة بتهريب الأسلحة بين اليمن والصومال. وخلال المشاورات غير الرسمية التي عقدت في ٢٠ شباط/فبراير، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء المعني باليمن بشأن تقريره النهائي، الذي قدم إلى اللجنة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ وإلى مجلس الأمن في ٢١ شباط/فبراير (انظر S/2023/130). كما ناقشت اللجنة التوصيات الموجهة إليها وتنظر حاليا في إجراءات المتابعة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم بموجب القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢ إدراج حركة الحوثيين ككيان خاضع لحظر الأسلحة المحدد الأهداف. وعلاوة على ذلك، وافقت اللجنة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢ على إدراج فردين في قائمة الجزاءات الخاصة بها، ووافقت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر على إدراج فرد آخر. ولم تتلق اللجنة أي طلبات لرفع الأسماء من القائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، تلقت اللجنة إخطارا بالاستثناء من تجميد الأصول بموجب الفقرة ١٢ (أ) من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)؛ ولم تتخذ اللجنة أي قرار سلبي بشأن هذا الإخطار. وواصلت اللجنة تلقي تقارير تفتيش السفن من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، نعرب بداية عن تعاطفنا العميق مع موزامبيق وملاوي إزاء تداعيات الإعصار الكارثي الذي ضرب البلدين. ونؤكد على تضامننا معهما في هذه المحنة.

أشكر السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة جويس مسويا، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما وعلى الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة لدعم السلام في اليمن. كما أشكر نائبة الممثل الدائم لألبانيا السيدة ألبانا دوتلاري على بيانها وعلى الجهود التي يبذلها رئيس لجنة الجزاءات المفروضة بموجب

القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

رغم الحالة الهشة في اليمن، فإن الوضع الراهن أفضل مما كان عليه قبل عام من اليوم، حيث تراجعت حدة المواجهات واستمر تنفيذ عدد من إجراءات بناء الثقة من جانب الحكومة اليمنية رغم الخروقات المستمرة من جانب الحوثيين. وفي هذا السياق، نرحب بانعقاد الاجتماع السابع للجنة الإشرافية المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل المحتجزين، وكذلك بالتقدم المحرز فيما يتعلق بناقلة النفط "صافر". وبالنظر إلى آخر التطورات في اليمن، أود التطرق إلى أربع نقاط:

أولاً، ينبغي التركيز في المرحلة الحالية على تكثيف الجهود للوصول إلى اتفاق دائم لوقف الأعمال العدائية والشروع في مفاوضات سياسية شاملة بين الأطراف اليمنية. وعلى جماعة الحوثي الاستجابة لمتطلبات السلام والتجاوب جديا مع المقترحات المطروحة لإنهاء الصراع. وفي حال تعنتهم، فسنحملهم المسؤولية الكاملة عن استمرار معاناة اليمنيين. ونشيد هنا بالجهود الكبيرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية في تقديم الدعم للشعب اليمني من مختلف النواحي الإنسانية والاقتصادية والسياسية، كما نجدد دعمنا لمجلس القيادة الرئاسي اليمني.

ثانياً، يجب وقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والجرائم المتواصلة التي يرتكبها الحوثيون ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية. وندين بشدة هذه الانتهاكات التي تتضمن الحصار والقصف واستخدام الألغام وشن الهجمات على الموانئ اليمنية والاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري. أما الانتهاكات التي ترتكب بحق النساء والأطفال على وجه الخصوص فهي تشكل مصدر قلق بالغ، إذ يستمر الحوثيون في حملات التلقين العقائدي للأطفال، التي تمتد عبر الدورات الصيفية والمناهج الدراسية التي يتم تغييرها لتشمل أفكارا أيديولوجية متطرفة. ويواصل الحوثيون أيضا تقويض الحقوق التي اكتسبتها المرأة اليمنية والحد من دورها في المجتمع، مما يستدعي تكثيف المطالبات والعمل جديا لوقف هذه الممارسات القمعية غير المقبولة.

ثالثاً، نثمن جميع الجهود التي تبذل لتنفيذ حظر الأسلحة المفروض على الحوثيين. ونشكر القوات البحرية الأمريكية والبريطانية والفرنسية على جهودها في اعتراض ومصادرة الشحنات المهربة إلى الحوثيين، التي تشكل تهديدا للأمن والاستقرار والملاحة البحرية في المنطقة. ونحث على الالتزام الصارم بحظر الأسلحة ولعب دور بناء من أجل تحقيق تسوية سياسية مستدامة في اليمن.

رابعاً، نؤكد على ضرورة الاستمرار في دعم جهود الاستجابة الإنسانية والتعافي الاقتصادي في اليمن. ونرحب بعقد مؤتمر المانحين الشهر الماضي في جنيف، حيث ستنفذ دولة الإمارات هذا العام مشاريع تنموية وإعادة تأهيل ومشاريع إنسانية بقيمة ٣٢٥ مليون دولار أمريكي في قطاعات الرعاية الصحية والطاقة المتجددة والزراعة. ويشمل ذلك إنشاء سد حسان في محافظة أبين الذي سيستفيد منه حوالي ٠٠٠ ١٣ مزارع، ومشروع للطاقة المتجددة في عدن لتوفير ١٢٠ ميغاواط. كما قدمت دولة الإمارات نهاية العام الماضي وديعة لصالح البنك المركزي اليمني بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم استقرار الريال اليمني.

وفي الختام، نؤكد على دعمنا الكامل لجهود التوصل إلى حل سياسي للأزمة في اليمن، بحيث يضع حدا للصراع الدائر، ويلبي التطلعات المشروعة للشعب اليمني، ويحقق الأمن والاستقرار والازدهار في اليمن والمنطقة بأكملها.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الموقرين على ما قدموه من معلومات مستكملة عن الحالة في اليمن. وتعرب البرازيل عن خالص تقديرها لهم على الجهود التي يبذلونها بحثا عن مستقبل أفضل للشعب اليمني. كما أرحب بوفد اليمن في جلسة اليوم.

جلبت الحرب الأهلية المستمرة في اليمن معاناة لا توصف للشعب اليمني وأغرقت البلد في أزمة إنسانية. فقد أودت بحياة مئات الآلاف وتركت ملايين آخرين بلا رعاية طبية ولا ماء ولا غذاء. وكما يتضح من المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن، الذي عقد في جنيف الشهر الماضي، لا يزال

العمل الإنساني حيويا لإنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح في البلد، حيث يحتاج ثلث السكان إلى المساعدة. وقد قدمت البرازيل تعهدا ماليا بالتبرع لبرنامج الأغذية العالمي، بهدف المساهمة في تعزيز الوصول إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية في اليمن.

ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. ويتمثل أحد العناصر الرئيسية في ضمان حصول اليمن بصورة مناسبة على الغذاء والموارد بأسعار معقولة لإعادة بناء منظومته الغذائية بما يتماشى مع توصية أحدث مذكرة بيضاء صادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول هذا الموضوع. وبوصفها جهة تنسيق معنية بالنزاع المسلح والجوع في مجلس الأمن، لا تزال البرازيل تعتقد أنه على الرغم من التقدم المحرز مؤخرا على أرض الواقع والذي نرحب به، فإن حالة الأمن الغذائي في اليمن تستحق اهتماما خاصا، على النحو المبين في أحدث تقرير عن "البؤر الساخنة للجوع" الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي.

إن تعزيز الأمن الغذائي وسيلة حاسمة لتحقيق الاستقرار وتحسين الثقة والتخفيف من حدة التنافس على الموارد المتاحة ورسم طريق لتسوية النزاعات وإيجاد حلول دائمة. ويجب تجنب التدابير الانفرادية والجزاءات التي قد تعوق الحصول على السلع الزراعية. وينبغي تهيئة الظروف اللازمة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة لليمن لتفعيل التحولات المقترحة لصالح الأولوية المعطاة للأمن الغذائي.

وعلاوة على ذلك، يجب ضمان الحصول بصورة ميسرة على الموارد المالية، لا سيما فيما يتعلق بتلبية الاحتياجات من الأغذية المستوردة، وفقا لاقتراح منظمة الأغذية والزراعة بإنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية و "نافذة الصدمات الغذائية" التابعة لصندوق النقد الدولي.

إن من الصعب تحقيق الأمن الغذائي في أزمة طال أمدها، ولكن إحلال السلام والاستقرار أصعب من ذلك من دون تحسين الحالة الأمنية. وتعتقد البرازيل أن النهوض بالحوار بين اليمنيين أمر أساسي، كما يتضح من الجهود الجارية لتبادل أسرى الحرب، من بين مبادرات أخرى. ومن هذا المنطلق، نشجع بشدة إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين كوسيلة لتعزيز التفاهم وبناء الثقة وتضييق هوة جميع الخلافات المتبقية. وفي هذه اللحظة الحاسمة، سنصر على أهمية استمرار ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تصعيدية، لا سيما ضد الأهداف المدنية.

تمثل التطورات الأخيرة في عملية إنقاذ ناقلة النفط صافر خطوة واعدة نحو حماية منطقة البحر الأحمر. فالناقلة تشكل تهديدا يلوح في الأفق منذ فترة طويلة جدا، والأخبار الأخيرة هي شهادة على قوة العمل الجماعي من خلال الجهود المشتركة لجميع الأطراف المعنية. وتأمل البرازيل في أن تُنفذ جميع التدابير قريبا حتى يتسنى استبدال الناقلة بأمان والقضاء تماما على خطر وقوع كارثة بيئية.

باختصار، تؤكد البرازيل من جديد دعمها الثابت للجهود الحازمة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ من أجل التوصل إلى حل مستدام للنزاع. وتحث البرازيل كلا الطرفين على إظهار المرونة اللازمة والمشاركة البناءة في حوار هادف وتمهيد السبيل لمستقبل من السلام والاستقرار والتنمية في اليمن.

السيد أغيمان (غانا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – غابون وموزامبيق وبلدي، غانا.

نشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ومساعدة الأمين العام جويس مسويا على إحاطتيهما ونرحب بمشاركة ممثل الجمهورية اليمنية في جلسة اليوم. كما نشكر السيدة ألبانا دوتلاري، نائبة الممثل الدائم لألبانيا، على الإحاطة التي قدمتها بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

بما أن هذا هو أول بيان مشترك للأعضاء الأفارقة الثلاثة بشأن اليمن، فإننا نغتنم هذه الفرصة لنشجع بصورة جماعية الجهود المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص لجعل اليمنيين يلتفون حول مفهوم السلام الشامل للجميع بقيادة يمنية، والذي يوفر الأمن والاستقرار والازدهار لجميع اليمنيين.

وفيما يتعلق بالعمليات السياسية، يشجعنا أن عناصر الهدنة المنتهية لا تزال قائمة، مما يتيح للشعب اليمني فرصة نادرة للتمتع بأطول فترة من الهدوء النسبي منذ عام ٢٠١٥. ونشجع الطرفين على اغتنام فترة الهدوء هذه لتعزيز الاتصالات التي يمكن أن تؤدي إلى حوار وطني تُعالج فيه الأزمة في البلد.

ونعتقد أن الشعب اليمني يستحق أكثر من ذلك. وعليه، فإننا نرحب بتواصل الطرفين المستمر مع أصحاب المصلحة الإقليميين والمبعوث الخاص لتجديد الهدنة وتوسيع نطاقها، ولا سيما الجهود التي تنطوي على حلول محلية للمشاكل المحلية. ونتعهد بدعم كل جهد من شأنه أن يساعد في استعادة السلام الدائم في اليمن. ونشجع الأطراف، وخاصة الحوثيين، على العمل بشكل بناء مع الحكومة بحسن نية، بدافع وحيد هو تحقيق المصالح الفضلى للشعب اليمني.

ونرحب ببدء الاجتماع السابع للجنة الإشرافية لتنفيذ اتفاق إطلاق سراح المحتجزين وتبادلهم في الأسبوع الماضي في جنيف. فاللجنة تدبير هام لبناء الثقة بين الطرفين، نأمل أن يؤدي إلى إبرام اتفاق بشأن إطلاق سراح جميع المحتجزين وفاء بالتزام الطرفين بموجب اتفاق استكهولم. وإطلاق سراح المحتجزين سيولد الأمل ويساعد في تخفيف آلام العديد من العائلات اليمنية التي تنتظر بفارغ الصبر معرفة مصير أحبائها.

على الرغم من عدم حدوث أي تصعيد عسكري كبير، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء خطر استمرار النشاط العسكري المحدود على طول الخطوط الأمامية في محافظات مأرب وصعدة والحديدة ولحج. ونجدد نداءنا إلى الطرفين لمواصلة التقيد بعناصر الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة وتجنب أي عمل قد يؤدي إلى تفكيك الحالة الأمنية الهشة في البلد.

ولا تزال تلبية الاحتياجات الإنسانية الكبيرة لليمن أمرا ذا أهمية قصوى ويجب أن يستمر في جذب انتباه المجتمع الدولي. فحجم التحدي الإنساني الذي يواجهه اليمن هائل. ولا يزال ثلثا سكان اليمن – حوالي ٢١,٦ مليون شخص – يعتمدون على المساعدات الخارجية ويعاني أكثر من مليوني طفل يمني من سوء التغذية الحاد. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الجوع والفقر، أجبر نقص التمويل في السنوات الأخيرة الأمم المتحدة على تقليص حجم برامجها، بما في ذلك المساعدات الغذائية الطارئة، أو خفضها بواقع النصف. ولذلك، يرحب الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالتعهدات السخية التي قدمها المانحون في الشهر الماضي في جنيف، خلال المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن، والتي بلغت حوالي ١,٢ بليون دولار لدعم جهود الإغاثة الإنسانية في البلد.

وبينما نشيد بجهود تعبئة الموارد هذه، نلاحظ بقلق أنها أقل بكثير من الهدف البالغ ٤,٣ بليون دولار وأنها تمثل ٢٨ في المائة فقط مما قالت الأمم المتحدة إنه مطلوب لمنع المزيد من التدهور في الوضع الإنساني المتردي في اليمن. ونوجه نداء عاجلا إلى الجهات المانحة لتعزيز الدعم للمساعدة في سد فجوة التمويل وضمان تمكن كل يمني محتاج للدعم من الحصول عليه.

وإنه لأمر مؤسف أنه على الرغم من نداءات المجلس المتكررة للأطراف، لا تزال القيود المفروضة على الوصول تشكل عائقا رئيسيا أمام تقديم المساعدات بكفاءة وفعالية في اليمن. ويؤثر فرض العوائق الإدارية والبيروقراطية على عمليات الوكالات الإنسانية، بما في ذلك القيود المفروضة على حركة الموظفات، على إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية إلى شرائح المجتمع اليمني. ويساورنا قلق بالغ إزاء استمرار شرط اصطحاب المحرم المفروض على الموظفات في المجال الإنساني، والذي يتطلب أن يرافقهن أولياء الأمر الذكور في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ولتلك القيود أثر سلبي على عمل العاملين في المجال الإنساني وتعوق وصول المعونة. ويجدر بنا أن نكرر أن الأطراف، ولا سيما الحوثيين، ملزمة بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المحتاجين بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعلى نطاق أوسع، يساورنا القلق إزاء تكرار الانتهاكات المختلفة لحقوق المرأة، ولا سيما حقوقها الأساسية في التنقل والتعبير والعمل

والحصول على الرعاية الصحية، فضلا عن الحماية من العنف الجنساني.

ويجب أن يظل دعم الاقتصاد اليمني الضعيف جزءا أساسيا من جهود المجتمع الدولي لتحسين الحالة الإنسانية في البلد. فسيساعد تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلد على تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية. ونرحب، في ذلك الصدد، بقرار الحكومة اليمنية السماح بالواردات التجارية إلى موانئ البحر الأحمر، لأن ذلك سيزيد من تعزيز اقتصاد البلد. ونكرر دعوتنا إلى الدعم الدولي للاقتصاد اليمني كجزء من الجهود المبذولة لتحسين الظروف المعيشية للشعب.

ولا يزال الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في اليمن مرتفعا. ويبدو أن إحدى نتائج انخفاض الأعمال العدائية تتمثل في ارتفاع معدل انفجار الألغام الأرضية مع تزايد الأنشطة والتحركات المدنية. وإذ ندعو إلى زيادة العمل الدولي لمعالجة هذه المسألة، فإننا ندعو إلى تقديم دعم محلي أكبر في البلد لكبح ذلك التهديد. وبالإضافة إلى ضمان سلامة المدنيين، ستكون هناك حاجة إلى زيادة جهود إزالة الألغام للمساعدة في توفير الأراضي الزراعية المتضررة لإنتاج الأغذية وتيسير الانتعاش الاقتصادي المبكر للبلد.

وفي الآونة الأخيرة، أصبحت لقاحات الأطفال موضوع معلومات مغلوطة ومضللة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما يهدد بتقويض ثقة الناس في اللقاحات واستعدادهم لتطعيم أطفالهم. إننا نشجب تلك الدعاية ضد اللقاحات المجربة التي حمت الأطفال في جميع أنحاء العالم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها، مثل التيتانوس وشلل الأطفال والتهاب السحايا والحصبة، من بين أمراض أخرى. وندعو الذين ينشرون الأكاذيب إلى الكف عن هذا العمل، ونحث الحكومة اليمنية على تكثيف حملتها ضد انتشار مثل تلك المعلومات المغرضة.

وفيما يتعلق بمسألة سفينة النفط "صافر" قبالة ساحل البحر الأحمر في اليمن، نرحب بشراء الأمم المتحدة ناقلة نفط خام كخطوة أولية نحو نقل النفط من السفينة المتحللة، ونتطلع إلى وصولها السريع إلى اليمن. ونحث الأطراف على السماح لعملية الإنقاذ بالمضي قدما من دون عوائق. ونشيد بالأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة الذين أوصلونا إلى هذه المرحلة، ونلاحظ العجز البالغ حوالي ٣٤ مليون دولار الذي لا يزال مطلوبا لمرحلة الطوارئ من العملية.

إن الأضرار البيئية والإنسانية المحتملة والتكلفة الناتجة عن التنظيف التي تبلغ حوالي ٢٠ بليون دولار تفوق بكثير فجوة التمويل المطلوبة. لذلك من المصلحة الجماعية للمجتمع الدولي جمع المبلغ المتبقي في أقرب وقت ممكن عمليا قبل وصول السفينة إلى اليمن في مايو.

وفي الختام، تؤكد مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة على ضرورة أن تعطي الأطراف الأولوية لمصالح الشعب اليمني فوق أي مصلحة أخرى. إن حل الأزمة في اليمن سياسي. ولذلك، فإننا نحث الأطراف على التفاوض مباشرة بحسن نية وعلى الامتناع عن أي استفزازات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد العنف. ويجب على الأطراف أن تواصل تقديم التنازلات، وأن تسعى جاهدة لإيجاد أرضية مشتركة لتجديد اتفاق الهدنة وتمديده، وأن تجد في نهاية المطاف حلا دائما وشاملا للأزمة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أبدأ بمشاركة غيري من المتكلمين في تقديم التعازي إلى موزامبيق وملاوي على الأضرار الرهيبة التي سببها إعصار فريدي في هذين البلدين. وأشكر السيد غروندبرغ والسيدة مسويا على إحاطتيهما.

مع اقتراب شهر رمضان، تقترب أيضا الذكرى السنوية الأولى للهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة. وترحب المملكة المتحدة بالجهود المتواصلة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية عن طريق التفاوض، وتؤكد من جديد الحاجة إلى الحوار الذي يجمع بين جميع الأطراف اليمنية. إننا نحث الحوثيين على التعامل مباشرة مع الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا ومع الأمم المتحدة. والتسوية السياسية الشاملة هي السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في اليمن.

وإذ نعمل من أجل تحقيق الاستقرار على المدى الطويل، كما قال متكلمون آخرون، يجب علينا أيضا أن نعمل على تخفيف معاناة

الشعب اليمني في الوقت الحالي. فما يقرب من ٢٢ مليون يمني في حاجة ماسة للمساعدة. وترحب المملكة المتحدة بالدور الحيوي لآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في تسهيل تدفقات البضائع التجارية إلى اليمن لتخفيف المعاناة.

إن شروط مصاحبة المحرم في الشمال تستبعد النساء من تقديم المساعدة والحصول عليها. وفضلا عن كونه ظلما فادحا، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة. ونحث سلطات الحوثيين بشدة على إعادة النظر في هذه السياسة.

والجهود المبذولة لمعالجة عدم الاستقرار الاقتصادي أساسية أيضا للحد من الاحتياجات الإنسانية. وترحب المملكة المتحدة بالمساهمات المالية السخية من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لمعالجة حالة الشعب اليمني الاقتصادية الخطيرة.

وقد أدت الهجمات والتهديدات الإرهابية الحوثية إلى منع صادرات النفط للحكومة اليمنية، مما أدى مرة أخرى إلى زيادة تكلفة المعيشة لليمنيين. وندعو الحوثيين إلى الامتناع عن جميع الأعمال التصعيدية.

إن تهريب الأسلحة يزعزع استقرار اليمن والمنطقة. وتواصل البحرية الملكية البريطانية وشركاؤنا في الولايات المتحدة وفرنسا اعتراض شحنات الأسلحة الإيرانية. وندعو جميع المعنيين إلى الكف عن إثارة عدم الاستقرار الإقليمي.

وأخيرا، شأننا شأن المتكلمين الآخرين، نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرز في عملية إنقاذ ناقلة النفط "صافر". وشراء الأمم المتحدة لسفينة بديلة خطوة مهمة للغاية نحو التخفيف من خطر التسرب. لكن المهمة لا تتوقف عند هذا الحد. ونطلب من الأمم المتحدة أن تتقاسم ميزانيتها التفصيلية وأن يبادر المجتمع الدولي إلى سد فجوة التمويل البالغة ٣٤ مليون دولار. فبدون ذلك، لا يمكن بدء العملية.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما اليوم. كما أعرب عن تقديرنا لألبانيا، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، على تقريرها. وأرحب بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

لقد مرت ستة أشهر منذ أن انقضت الهدنة، التي توسطت فيها الأمم المتحدة، رسميا في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ولئن كان ذلك مخيبا للآمال إلى حد كبير، فإن ما يبعث على الأمل أن العناصر الرئيسية التي تقوم عليها الهدنة لا تزال قائمة على نطاق واسع وأن الحالة في الميدان لا تزال مستقرة نسبيا. وتتيح فترة الهدوء الحالية هذه فرصة حاسمة للأطراف لدفع الحوار نحو السلام المستدام.

ونقدر الجهود المنسقة التي يبذلها الشركاء الإقليميون في دعمهم للسلام في اليمن، ونشدد على أهمية الملكية اليمنية في مرحلتي التفاوض والتنفيذ لأي اتفاق. إن العملية الشاملة التي يقودها اليمنيون تحت رعاية الأمم المتحدة، بمشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى من النساء، هي السبيل الوحيد لتحقيق سلام مستدام ودائم.

والمراقبة المستقلة والمحايدة لحقوق الإنسان في اليمن أمر بالغ الأهمية لتوثيق الانتهاكات الجسيمة على الأرض. وتقع على عاتق جميع أطراف النزاع مسؤولية حماية المدنيين اليمنيين، والالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والاستفادة من التقدم المحرز نحو السلام. والمساءلة والعدالة ركيزتان أساسيتان لبناء مستقبل مستقر في اليمن. تعرب مالطة عن ارتياحها للاجتماع السابع للجنة الإشراف المعنية بتنفيذ اتفاق تبادل المحتجزين الذي افتتح في جنيف في نهاية الأسبوع الماضي. ونشيد بمكتب المبعوث الخاص واللجنة الدولية للصليب الأحمر على عملهما ونشجع الأطراف على المشاركة البناءة في المناقشات.

لا تزال مالطة تشعر بقلق عميق إزاء العوائق المبلغ عنها فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع أنحاء اليمن. ويجب على الأطراف العمل للحد من العقبات البيروقراطية والتغلب عليها لضمان وصول المساعدات المنقذة للحياة إلى المحتاجين في الوقت المناسب.

كما نشدد أيضا على الحاجة إلى تمويل كاف ويمكن التنبؤ به. من ذلك المنطلق قدمت مالطة مساهمة مالية أخرى لخطة الاستجابة الإنسانية خلال المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات الذي عقد في جنيف في شباط/فبراير. ونشيد بالدول الأعضاء التي تعهدت أيضا بتقديم الدعم ونشجع البلدان الأخرى في المنطقة وخارجها على تقديم تبرعات سخية.

ولا يزال فرض شروط رفقة المُحرِم للنساء في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون يؤثر سلبا على حصول النساء اليمنيات على الخدمات الأساسية مما يؤدي إلى تفاقم حالتهن الهشة أصلا. ويجب أن يسمح دائما للمرأة الفاعلة في المجال الإنساني بأن تؤدي عملها الحاسم بدون عوائق. كما لا تزال المسائل الأمنية المتزايدة التي تواجهها الجهات الفاعلة الإنسانية مصدر قلق بالغ ويجب على السلطات ضمان سلامة عمال الإغاثة وموظفي الدعم. ونشاطر مساعدة الأمين العام مسويا شعورها بالقلق إزاء موظفي الأمم المتحدة في صنعاء الذين احتجزهم الحوثيون وندعو إلى إطلاق سراحهم فورا.

ولا تزال النساء والأطفال يتحملون وطأة المعاناة التي يسببها النزاع إذ يزيد عددهم على ثلاثة أرباع المشردين البالغ عددهم ٤,٥ مليون شخص في اليمن ويعانون من شدة الضعف. كما يعاني ملايين الأطفال من الجوع الحاد بينما يستمر تجنيدهم من جانب الجماعات المسلحة ويتعرضون للزواج القسري والاتجار وعمالة الأطفال وحتى الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية. ولا تزال الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب تقتل وتشوه المدنيين الأبرياء على نحو منتظم وتعدُّ السبب الرئيسي لوفيات الأطفال منذ بداية الهدنة.

في الوقت نفسه تسبب الألغام الأرضية تفاقم الآثار المدمرة للنزاع فتحرم كثيرا من العائلات اليمنية من الوصول إلى المنازل والمزارع وغيرها من المصادر الضرورية لسبل عيشها. في ذلك الصدد، تدعو مالطة إلى بذل جهود أكبر في عملية إزالة الألغام خاصة في منطقة الحديدة. تحقيقا لتلك الغاية نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في هذا المجال الهام.

أود أيضا أن أكرر شكرنا لألبانيا على عملها بصفتها رئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والتي أثبتت أنها أداة مهمة لتعزيز السلام والأمن في اليمن.

في أواخر شباط/فبراير أدت عملية مشتركة بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة إلى مصادرة قذائف موجهة مضادة للدبابات ومكونات قذائف في خليج عمان. ويؤكد ذلك استمرار هشاشة الحالة وضرورة كفالة التقيد الصارم بحظر الأسلحة.

ختاما، تود مالطة أن تعرب عن تقديرها للزملاء في الأمم المتحدة على عملهم الدؤوب فيما يتعلق بناقلة النفط صافر. كما يعتبر شراء ناقلة نفط كبيرة جدا في الأسبوع الماضي تطورا حاسما في العملية التي تنسقها الأمم المتحدة لتجنب كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية. ويحدونا الأمل في التعجيل بخطة الأمم المتحدة باتخاذ تلك الخطوة الرئيسية لكفالة تفادي التهديد الوشيك لليمن والمنطقة دون مزيد من التأخير.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): إننا ممتنون للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن السيد هانس غروندبرغ ومساعدة الأمين العام جويس مسويا على إحاطتيهما. ونشكر أيضا نائبة الممثل الدائم لألبانيا، السيدة ألبانا دوتلاري بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على إحاطتها.

يمكن وصف الوضع الميداني الحالي في اليمن بأنه مستقر نسبيا، حيث تم تجنُّب العودة إلى مواجهة عسكرية واسعة النطاق على الرغم من انعدام أي وقف رسمي لإطلاق النار. ونأمل أن تستمر حالة الهدوء في اليمن وألا تفسدها جولة جديدة من التوترات وأن تواصل الجهات الفاعلة الرئيسية اليمنية اتخاذ موقف بنّاء يسمح باستئناف وقف إطلاق النار وتمهيد الطريق لعملية سياسية كاملة. في مثل هذه الظروف أيضا من المهم ممارسة ضبط النفس وتجنب الأعمال الاستفزازية. في الوقت نفسه وبينما نواصل العمل لأجل وقف التصعيد يجب ألا ننسى أنه بدون إجراء حوار موسّع حول جميع المسائل السياسية سيظل تحقيق الاستقرار في الأجل الطويل مستحيلا.

ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى المضي قدما بتسوية القضية اليمنية والحد من التوترات في الشرق الأوسط بأسره. بيد أننا مقتنعون بأن استعادة وقف إطلاق النار في اليمن وتعزيز نتائجه من خلال وساطة الأمم المتحدة وغيرها من القنوات والآليات الهامة يتطلبان تنسيق النُهج الخارجية. ونؤيد جهود المبعوث الخاص الرامية إلى تعزيز المساعدة الدولية للأطراف اليمنية.

وينبغي أن تتمثل النتائج المنطقية للجهود التي يبذلها هانس غروندبرغ في وضع خطة شاملة ومستدامة للتوصل إلى تسوية سياسية تحت رعاية الأمم المتحدة. وتلك ليست مهمة سهلة لأنها تتطلب نهجا بناء ومرونة واستعدادا للتسوية وتقديم التنازلات. إلى جانب ذلك لا بد من تحديث الإطار القانوني الدولي للتسوية اليمنية كي يجسد الحقائق في الميدان. ويجب أن يتمثل هدفنا الجماعي النهائي في التوصل إلى حل دائم وشامل للعديد من المشاكل التي يواجهها اليمن وذات التأثير الكبير على جيرانه. ونعتقد أن من شأن الاتجاهات الإيجابية الناشئة التي تؤثر على جيران اليمن على الصعيد الإقليمي أن تسهم أيضا في تحقيق تلك الغاية.

سنواصل من جانبنا تشجيع السلطات الرسمية اليمنية، ممثلة في مجلس القيادة الرئاسي، والحوثيين على اتباع نهج بنّاء لحل خلافاتهم. كما أننا مقتنعون بأنه يجب أن نركز في الوضع الراهن على إطلاق حوار مباشر بين اليمنيين بمشاركة جميع أطراف النزاع بمن فيها الحوثيون. ومن شأن هذه الصيغة أن تكون مقدمة لإعادة الحالة في اليمن إلى مسار يؤدي إلى عملية سياسية سلمية.

ونود التذكير بأن الجزاءات تظل إحدى أكثر أدوات مجلس الأمن فعالية وأنها ترمي إلى استعادة السلم والأمن وليس لمعاقبة أحد. لذلك يجب تطبيقها بطريقة هادفة ومرنة فضلا عن استعراضها بانتظام إلى أن ترفع تماما، الأمر الذي ينطبق أيضا في نهاية المطاف في سياق اليمن. بناء عليه، ينبغي الاضطلاع بعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ بطريقة محايدة تماما وغير مسيسة. وتتمثل المهمة الرئيسية لرؤسائها في تيسير البحث عن حلول توافقية في مواجهة المواقف غير التوافقية لأعضائها أحيانا. ويجب أن يكون عملهم موضوعيا ومحايدا قدر الإمكان. ويجب الحرص أيضا على ضمان تقيد فريق الخبراء بولايته في سياق عمله. وينبغي أن يؤدي عمله إلى تحقيق تقدم نحو الانفراج الإقليمي الذي تشتد الحاجة إليه، فضلا عن تهيئة الظروف المواتية لمزيد من التهدئة.

في الختام، أود أن أؤكد استمرار شدة الحالة الاجتماعية والاقتصادية في اليمن للأسف بالرغم من الجهود العديدة التي يبذلها المانحون الدوليون والإقليميون. وما برحنا ندعو باستمرار إلى رفع جميع القيود المفروضة على إيصال المواد الغذائية والأدوية والسلع الأساسية الأخرى إلى جميع المناطق في اليمن دون استثناء. كما ندعو جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في التسوية اليمنية إلى مواصلة التعاون في ذلك المجال مع المنظمات المالية الدولية ودعم عمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ونكرر تأكيد دعمنا لعمل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): بداية، أود أيضا أن أعرب عن تعازي لموزامبيق وملاوي على ضحايا آثار إعصار فريدي. وأود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام هانس غروندبرغ ومساعدة الأمين العام جويس مسويا والسفيرة ألبانا دوتلاري على إحاطاتهم. كما أرحب بحضور ممثل اليمن في هذه الجلسة.

لا تزال الحالة الأمنية هشة في اليمن حاليا، وقد مر أكثر من خمسة أشهر منذ انتهاء الهدنة. كما حدث تبادل متقطع لتبادل إطلاق النار في بعض مناطق البلد. وندعو أطراف النزاع إلى التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال قد تقوض الثقة المتبادلة وتسبب التوترات. ومؤخرا، بدأ الطرفان في جنيف محادثات بشأن تبادل الأسرى، بوساطة المبعوث الخاص غروندبرغ. وتشيد الصين بهذه المحادثات وتأمل أن يسفر الحوار عن نتائج إيجابية وأن يعزز الظروف المواتية لإعادة بناء الثقة والتفاعل الإيجابي.

إن الحالة الإنسانية في اليمن ما زالت مزرية. فقد أودى النزاع المستمر منذ ثماني سنوات بحياة ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ شخص،

وتسبب في سقوط ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٣ ضحية بين النساء والأطفال، وأجبر أكثر من ٥ ملايين شخص على النزوح. وفي الوقت الذي تشتد فيه حاجة الشعب اليمني إلى الغذاء والرعاية الصحية والبنية التحتية، تواجه العديد من برامج المساعدة التي تقدمها المنظمة في البلد خطر الإغلاق بسبب عدم كفاية التمويل. ونرحب بالمؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن. وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساهمات الإنسانية والإنمائية في اليمن من أجل ضمان توفير التمويل الكافي لعمليات الأمم المتحدة في البلد.

كما تدعو الصين الأطراف المعنية إلى رفع القيود غير الضرورية المفروضة على العمليات الإنسانية التي تقوم بها المنظمة. والمخاطر التي تشكلها ناقلة النفط صافر تؤثر على القطاعات الاقتصادية والإنسانية والأمنية والبيئية ويجب معالجتها دون تأخير. وترحب الصين بإعلان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إيجاد ناقلة بديلة. ونتطلع إلى التعجيل ببدء نقل النفط الخام.

إن السبيل الواقعي الوحيد لحل المسألة اليمنية هو الحوار والمفاوضات. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى التمسك بالهدف الأسمى المتمثل في التسوية السياسية، ووضع مصالح الشعب اليمني في المقام الأول، وإظهار إرادتها السياسية بشكل كامل، والعمل بشكل استباقي وإيجابي في نفس الاتجاه. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا لتهيئة مناخ مؤات في هذا الصدد.

وتثني الصين على المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان وبلدان الخليج العربية الأخرى لجهود الوساطة التي تبذلها وتقدر أيما تقدير العمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص غروندبرغ في هذا الصدد. ونحن حريصون على أن تساهم البلدان ذات النفوذ فيما يتعلق بالحالة اليمنية بشكل بناء في تحقيق هذه الغاية. وفي الأسبوع الماضي، أجرى وفدا المملكة العربية السعودية وإيران محادثات في بكين وتوصلا لنتيجة هامة، بالإعلان عن إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. وهذه النتيجة خبر سار لعالم اليوم المليء بأوجه عدم اليقين وعدم الاستقرار. فقد أضفت عنصرا إيجابيا على مشهد السلام والاستقرار والتضامن والتعاون في المنطقة. ونأمل أن تتمكن أيضا من تهيئة ظروف تفضي لتحسين الحالة في اليمن.

لقد كان حوار بيجين قصة نجاح للدبلوماسية. كان انتصارا للسلام ونموذجا صغيرا لتنفيذ مبادرة الأمن العالمي، وهي مبادرة اقترحها الرئيس شي جين بنغ. وتقف الصين، إلى جانب بقية المجتمع الدولي، على أهبة الاستعداد لمواصلة جهودها الدؤوبة من أجل حل المسألة اليمنية والحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في تقديم تعازينا ودعمنا لشعبي موزامبيق وملاوي اللذين تضررا من كارثة إعصار فريدي – الذي كان عاصفة مروعة حقا بكل المقاييس. وأشكر المبعوث الخاص غروندبرغ، ومساعدة الأمين العام مسويا، والسفير دوتلاري على معلوماتهم المستكملة الثاقبة.

لقد مثل مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد الشهر الماضي خطوة هامة نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية الشديدة في اليمن، حيث يحتاج ثلثا السكان إلى المساعدات. ومع ذلك، يحتاج البلد إلى أكثر من ذلك بكثير، إذ لا يزال هناك عجز قدره 3.1 بليون دولار. ونشيد بالمانحين الذين تعهدوا بتقديم المساعدة ونحث المجتمع الدولي على التبرع بسخاء من أجل المساعدة في جمع مبلغ 4.3$ بليون دولار اللازم لمعالجة أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

ولا تزال الولايات المتحدة حازمة في التزامها بتخفيف معاناة ملايين اليمنيين. وأعلن الوزير بلينكن عن مساهمتنا الإضافية بأكثر من 444 مليون دولار للاستجابة الإنسانية في اليمن، وسنزيد من مساهمتنا هذا العام. وبهذا الإعلان يصل إجمالي مساعداتنا الإنسانية إلى أكثر من 5.4 بليون دولار منذ بدء النزاع. ويساورنا القلق لأن المجتمع الإنساني سيضطر إلى تخفيض مخصصات البرامج الحيوية إن لم تتلق الأمم المتحدة وشركاؤها تمويلا إضافيا. ولا يمكننا أن نقبل ازدياد تدهور الحالة الإنسانية أو تقويض المناخ الإيجابي الذي أوجدته الهدنة.

ونؤكد من جديد أهمية آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في تسهيل تدفق السلع الأساسية، بما في ذلك الغذاء والوقود، إلى اليمن. وللأسف، داخل اليمن، نشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الحوثيين يمنعون تدفق السلع الأساسية من الجنوب. فهذه التهديدات التي تواجه النشاط الاقتصادي تزيد من معاناة جميع اليمنيين وتفاقم الأزمة الإنسانية. وتزيد هذه الإجراءات الحوثية من تفاقم العواقب الإنسانية والاقتصادية لهجمات الحوثيين على الموانئ اليمنية، والتي تحرم اليمن من مئات الملايين من الدولارات من الموارد لدفع الرواتب وتقديم الخدمات.

كما نشعر بقلق متزايد إزاء تقليص وصول المساعدات الإنسانية إلى أشد الفئات ضعفا في اليمن، وهي حالة تفاقمت بسبب متطلبات الحوثيين بشأن المحرم، والتي تعيق عمليات الإغاثة، على نحو ما قاله آخرون اليوم. ونواصل دعوة الحوثيين إلى إطلاق سراح موظفينا اليمنيين المحتجزين، الذين لم يرتكبوا أي خطأ، ولم شملهم مع عائلاتهم. ولا تزال الولايات المتحدة تدعم إجراء مناقشات مكثفة بين الأطراف وتأمل أن تؤدي إلى التوصل لاتفاق موسع بين الأطراف اليمنية، تحت رعاية الأمم المتحدة، يمهد الطريق لوقف دائم لإطلاق النار وعملية سياسية شاملة. هذا هو السبيل الوحيد لتلبية دعوات اليمنيين لتحقيق العدالة والمساءلة والإنصاف عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان.

ونرحب بدعم حكومة الجمهورية اليمنية المستمر لجهود الأمم المتحدة ونقدر الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية وعمان ودول أخرى في المنطقة. ونحث الحوثيين على المشاركة في مفاوضات بحسن نية والعمل مع الأمم المتحدة لإبقاء اليمن على طريق السلام. ونأمل أن يسهم الاتفاق الذي تم الإعلان عنه مؤخرا بين المملكة العربية السعودية وإيران في الجهود الرامية إلى تأمين حل دائم للنزاع في اليمن، ومعالجة التدفق المستمر للمساعدات الإيرانية المميتة إلى الحوثيين وضمان دعم إيراني للعملية السياسية اليمنية. ونرحب بالجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة.

وفيما يتعلق بالجزاءات، يسرنا تجديد المجلس لولاية فريق الخبراء المعني باليمن التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وتدابير الجزاءات في الشهر الماضي. ونود كذلك أن نشكر فريق الخبراء على تقريره السنوي (S/2023/130) وعلى تغطيته الممتازة للتحقيقات في انتهاكات حظر الأسلحة المستهدف بموجب القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤). بيد أننا نشعر بالجزع لرؤية استمرار تدفق الأسلحة من إيران إلى الحوثيين. فحتى هذا الوقت من العام، اعترضت الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة أربع سفن تحمل الآلاف من هذه الأسلحة، في انتهاك مباشر لحظر الأسلحة المستهدف الذي فرضه المجلس. ونذكر الدول الأعضاء المتورطة في عمليات النقل غير المشروعة هذه بأنها تنتهك قرارات المجلس وأنها لن تتيح للشعب اليمني أكبر فرصة ممكنة لتحقيق السلام إلا بوقف هذه الشحنات.

وأخيرا، نرحب بإعلان المنظمة مؤخرا بشأن شراء ناقلة نفط كبيرة جدا يفرغ فيها النفط من ناقلة النفط صافر المتهالكة. ف هذا الجهد سيمنع وقوع كارثة بيئية في البحر الأحمر ستكون لها تداعيات إنسانية واقتصادية وخيمة. ونحث الأمم المتحدة على المضي قدما بأسرع ما يمكن في هذه العملية وندعو المانحين إلى المساعدة في جمع مبلغ إضافي قدره ٣٤ مليون دولار من التمويل المطلوب.

إنها لحظة تبعث على التفاؤل بالنسبة لليمن. ونحن على استعداد لدعم السلام. وبعد ثماني سنوات طويلة من الحرب، نأمل أن يختار اليمن وجيرانه السلام وأن يعملوا على جلب منافعه للسكان الذين عانوا لفترة طويلة جدا.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بالانضمام إلى المتكلمين الذين أعربوا عن تعازيهم وتضامنهم مع ملاوي وبلدكم، موزامبيق، السيد الرئيس، في أعقاب الخسائر التي لا يمكن تعويضها في الأرواح والأضرار التي سببها الإعصار المداري فريدي.

أشكركم، السيد الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة الشهرية بشأن الحالة في اليمن. ونحيط علما بالمعلومات التي قدمها السيد هانس

غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيدة جويس مسويا، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والسفيرة ألبانا دوتلاري، نائبة الممثل الدائم لألبانيا، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

ونرحب بحضور ممثل اليمن جلسة اليوم.

تسلم إكوادور بأنه لا بد من تعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى إقامة هيكل متين للحوار، يقوم على الثقة وحسن النية، بغية التوسط للتوصل إلى وقف نهائي لإطلاق النار وتنفيذ حلول دائمة وتحقيق السلام المستدام. ومع ذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز الذي أطلعتنا عليه السيدة مسويا، تشير التقديرات إلى أن أكثر من ١٧ مليون يمني يعولون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. ووفقا لإحصاءات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، شُرد أكثر من ٤,٥ ملايين شخص قسرا. ويواجه النساء والفتيان والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المصابون بمرض عقلي وضعا إنسانيا يتفاقم بسبب انهيار الخدمات العامة والظروف المناخية السيئة. وفي هذا السياق، نشجب استخدام الممارسات التي تعوق إيصال المساعدات الإنسانية بأمان، مثل العقبات البيروقراطية – أو الأسوأ من ذلك، إلزام الموظفات بالسفر بصحبة أحد محارمهن. وندعم العمل الصعب بشأن المفاوضات الذي يقوم به المبعوث الخاص غروندبرغ والذي بأي يؤتي ثماره. فالإشارات السياسية مشجعة وتمنحنا سببا للاعتقاد بأننا قاب قوسين أو أدنى من تهيئة بيئة مؤاتية ومثالية للمفاوضات السياسية، وهو أمر يتأثر بالزخم الإقليمي الذي أشار إليه السيد غروندبرغ.

وعلى هذا المنوال، وبوصفنا موقعين على مبادرة الالتزامات المشتركة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، نحث الأطراف على ضمان أن تشمل عمليات المفاوضات، وفقا للقرارين ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) و ٢٦٤٣ (٢٠٢٢)، المشاركة الكاملة والمتساوية والموضوعية لجميع أصحاب المصلحة، ولا سيما النساء. وندعو الأفرقة في الميدان إلى تقييم أفضل البدائل التي تسمح بتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في اليمن. كما نحثها على اعتبار تنفيذ خطة عمل فورية لإزالة الألغام والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، وهي السبب الرئيسي لتشويه أجساد المدنيين، ولا سيما القصر، أولوية في المفاوضات.

تعتقد إكوادور أنه ليس هناك وقت أفضل لإعادة النظر في ضرورة إنشاء آليات فعالة لتحقيق المساءلة والتمكين من الوصول إلى العدالة. كما نحث الحوثيين على إطلاق سراح السجناء السياسيين ومسؤولي الأمم المتحدة والعاملين في وكالات الإغاثة الإنسانية، الذين حُرموا تعسفا من حريتهم. ونكرر الإعراب عن قلقنا بشأن المسألة المتعلقة بناقلة النفط صافر والتهديد البيئي الوشيك الذي تشكله لليمن والمنطقة والكوكب. وينبغي النظر في كل جهد ممكن لمعالجة تلك الحالة. أود أن أختتم كلمتي بدعوة المجلس إلى مواصلة جهوده نحو إقامة حوار سياسي جاد وبناء، هدفه الأساسي تحقيق السلام والاستقرار والرفاه للشعب اليمني الصامد.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن خالص تعازينا في أعقاب الكارثة الطبيعية التي أصابت بلدكم، موزامبيق، السيد الرئيس، وملاوي. وقلوبنا مع العائلات التي تضررت.

وأود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ ومساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية جويس مسويا على إحاطتيهما، ولا سيما جهودهما لتعزيز السلام وحماية المدنيين في اليمن.

وأشكر أيضا السفيرة ألبانا دوتلاري ممثلة ألبانيا على إحاطتها بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

اجتمع المجتمع الدولي في جنيف في ٢٧ شباط/فبراير لإعادة تأكيد تضامنه مع الشعب اليمني في مؤتمر رفيع المستوى للمانحين. وبالإضافة إلى السخاء الذي أبدته دول عديدة، تنوه سويسرا بالنداء النابض بالحياة الذي أطلقته السيدة نعائم الخليدي من "مؤسسة تمدين شباب"، التي قالت:

> "لدينا انطباع بأن العالم بدأ ينسانا ... ليس هناك ما هو أكثر أهمية بالنسبة لليمن من إنهاء النزاع حتى يتمكن الناس من الحصول على فرصة للعيش في أمن وكرامة".

وبعد ثماني سنوات من النزاع، مضي وقت التردد. ويجب علينا الاستجابة لتلك التطلعات المشروعة دون تأخير. ويمثل القرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية وإيران باستعادة العلاقات الدبلوماسية في الأسبوع الماضي إشارة مهمة للسلام والاستقرار في المنطقة، ترحب بها سويسرا، القوة الحامية لمصالح كلا البلدين. وإذ نشدد على النداء الذي أطلقته السيدة الخليدي، تود سويسرا أن تسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية:

أولا، نرحب بالتزام سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية بالحوار الجاري من أجل السلام ونحث الأطراف على العمل بحزم من أجل إسكات البنادق إلى الأبد. ونلاحظ أيضا بارتياح استعداد الأطراف للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق ستوكهولم بالإفراج عن جميع المحتجزين. وفي ذلك الصدد، تشكل المناقشات الحالية للجنة الإشرافية في سويسرا خطوة في الاتجاه الصحيح ويجب تنفيذ تلك الالتزامات في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس وإظهار الاستعداد الكامل لإجراء حوار وطني بين اليمنيين. والواقع أن الزخم الإيجابي الذي نشهده يجب أن يتجلى في وضع الصيغة النهائية لتسوية سياسية شاملة للجميع تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة المجتمع بأسره. وقد ذكرتنا المناقشة المفتوحة التي جرت في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9276) بأن إشراك المرأة في عملية السلام في اليمن، كما في أي مكان آخر، أمر أساسي لمستقبل يسوده العدل والمساواة.

ثانيا، نود أن نشكر البلدان العديدة التي أظهرت دعمها للشعب اليمني خلال مؤتمر المانحين. ويجب ألا يتوقف ذلك الزخم من التضامن؛ ولا تزال بعض الأنشطة تعاني من نقص التمويل، مثل الأنشطة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي وحماية المدنيين. كما أن ذلك الدعم ينطوي على نهج أكثر استدامة وانتظاما يتجاوز المعونة القصيرة الأجل. على الرغم من الإنجاز المهم والجدير بالترحيب الذي تحقق الأسبوع الماضي في تجنب تسرب نفطي في البحر الأحمر، فإن خطة إنقاذ ناقلة النفط صافر تتطلب اهتماما مستمرا من المجتمع الدولي بأسره.

ثالثا، إن استمرار القيود المفروضة على الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بمن فيها النساء، أمر غير مقبول ويجب رفعه فورا. وقد كان للحرب الاقتصادية التي تشنها أطراف النزاع تأثير شديد على اليمنيين، الذين يعولون بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية. ولا يزال الأطفال من بين الضحايا الرئيسيين للألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب. ولكن لا يمكن القيام بأعمال التعمير من دون معالجة تلك المسألة. ولذلك، نحث السلطات والمجتمع الدولي على جعل الإجراءات المتعلقة بالألغام أولوية.

في الختام، تدعو سويسرا جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني وأحكام حقوق الإنسان ذات الصلة. ويجب أن يكون عام ٢٠٢٣ هو عام التغيير. ويجب استعادة الهدنة وتمديدها إلى وقف دائم لإطلاق النار. فالوقت عامل جوهري، ولا يمكن للسكان المدنيين الانتظار أكثر من ذلك.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): السيد الرئيس، أود أن أشارك الآخرين في تقديم التعازي لبلدكم، موزامبيق، ولملاوي.

وبالعودة إلى مناقشتنا اليوم، نشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات.

ونشعر بالتفاؤل إزاء التطورات التي حدثت مؤخرا في اليمن وحوله. ولا تزال الفوائد الأساسية للهدنة التي تم التوصل إليها العام الماضي قائمة حتى اليوم، مما يزيد الأمل في إنهاء الحرب التي دمرت البلد منذ ما يقرب من ثماني سنوات. ونشيد بجهود المبعوث الخاص في تعزيز الثقة بين الأطراف وبدء عملية التعافي التي طال انتظارها والتي يحتاجها اليمن بشدة. ونؤيد تأييدا تاما جميع الجهود التي تقرب الطرفين من التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الدموي. لا بد أن يكون الشعب اليمني وتطلعاته محوريين للتوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة والتي يجب أن تكون عملية يملكها اليمن ويقودها اليمنيون وتيسرها الأمم المتحدة. ونؤيد جهود الرئيس العليمي وحكومة اليمن، فضلا عن الجهود الإقليمية التي تبذلها المملكة العربية السعودية وعُمان وغيرهما من الجهات الفاعلة الإقليمية في ذلك الصدد.

لا يزال اليمن يواجه تحديات يجب التغلب عليها. إن استمرار الدعم الدولي أمر بالغ الأهمية، وقد أظهرت نتائج المؤتمر الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لمواجهة الأزمة الإنسانية في اليمن الذي عقد في ٢٧ شباط/فبراير أن هناك استعدادا لدعم الشعب اليمني. ومع ذلك، فإن مطالب الحوثيين المتشددة لا تتيح المجال لتحاور بناء مع المبعوث الخاص غروندبرغ ولا تسمح للجهات الفاعلة الإقليمية بإيجاد حل سياسي للنزاع. يجب أن تمكن جميع التطورات في المنطقة مع الوقت من التوصل إلى تسوية سلمية للحرب في اليمن. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الانتهاكات المستمرة للقرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) من جانب الحوثيين، الذين يواصلون تهريب الأسلحة والذخيرة، كما يتضح من مصادرة البحرية البريطانية للأسلحة في ٢ آذار/مارس. يستخدم الحوثيون هذه الأسلحة لمهاجمة البنية التحتية المدنية. وندين تلك الأعمال وندعو إلى المساءلة الكاملة عن انتهاكات القانون الإنساني.

ويجب توفير الحماية الكاملة للعاملين الدوليين والمحليين في مجال المعونة في الميدان من جميع العوائق والتحديات الأمنية. نحن قلقون بشأن فرض المحرم المرافق لعاملات الإغاثة المحليات وندعو الحوثيين إلى إنهاء هذه الممارسة التي تؤثر على النساء والأطفال بشكل خاص. ونشعر أيضا بالقلق إزاء إساءة استخدام منصات الإنترنت لنشر معلومات غير دقيقة للناس حول الخدمات الصحية، وندعو إلى وقف هذه الممارسة. ونكرر دعوتنا إلى الإفراج الفوري عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن المدنيين الآخرين، الذين اختطفتهم الجماعات المسلحة أو اختفوا قسرا، ووضع حد لاستمرار احتجاز اليمنيين الذين توظفهم الولايات المتحدة والأمم المتحدة.

وفي ملاحظة منفصلة، أود أن أشيد بجهود الحكومة اليمنية في السماح بدخول المزيد من السلع إلى البلد من ميناء الحديدة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عمله في الحصول على السفينة المناسبة للحيلولة دون تحول مسألة ناقلة النفط "صافر" إلى مأساة إيكولوجية في عصرنا.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن تعاطفنا الصادق وتضامننا مع بلدكم، موزامبيق، وكذلك ملاوي، وشعبي هذين البلدين، على الأضرار التي لحقت بهم مؤخرا بسبب الإعصار فريدي.

ونشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومساعدة الأمين العام مسويا على إحاطتيهما. نحن ممتنون على الجهود التي يواصلان هما وأفرقتهما بذلها من أجل الشعب اليمني. كما أشكر رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على إحاطتها.

وترحب اليابان بالمشاركة المستمرة من جانب أطراف النزاع وبلدان المنطقة بغية إقامة سلام دائم. ويدل اتخاذ القرار ٢٦٧٥ (٢٠٢٣) بالإجماع على الإرادة القوية للمجلس في ضرورة التنفيذ المستمر للجزاءات الجارية. إن تحقيق سلام دائم لن يتطلب مجرد تمديد الهدنة فحسب، بل يتطلب أيضا ملكية اليمن لإعادة الإعمار على الصعيد الوطني على المدى الطويل. وتؤيد اليابان تأييدا تاما دور المبعوث الخاص في تعزيز تلك العملية الرامية إلى إقامة سلام مستدام. كما نأمل أن يكون الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران خطوة إيجابية نحو حل المسألة اليمنية.

ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق إزاء النمط الذي لم يتغير لتوريد الأسلحة إلى الحوثيين، كما أفاد فريق الخبراء المعني باليمن في تقريره النهائي (انظر S/2023/130). نحث الدول الأعضاء على تنفيذ حظر الأسلحة ودعم الجهود الرامية إلى إحلال السلام في اليمن. كما تشعر اليابان بالقلق إزاء مختلف الإجراءات التخريبية التي اتخذها الحوثيون داخل اليمن لتقويض القدرة الاقتصادية للحكومة اليمنية. ونحث الأطراف المعنية على منع أي سلوك يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي. وينبغي أن ترتكز عملية السلام على اقتصاد مستقر. وفي هذا الصدد، نشيد بالدعم القوي الذي تقدمه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لاقتصاد اليمن. ينبغي أن تسير عملية السلام والتعمير على الصعيد الوطني جنبا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية. وفي آذار/مارس، سيتم إطلاق مشروع تعزيز مهام

ميناء عدن، بمساعدة إنمائية من اليابان. ويظهر ذلك المشروع التزامنا القوي بإعادة بناء الاقتصاد اليمني، كما ذكر وزير الخارجية هاياشي في مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في شباط/فبراير.

وفيما يتعلق بناقلة النفط "صافر" يشجعنا الاتفاق المبرم لشراء ناقلة النفط من أجل المضي قدما أخيرا في مشروع مرحلة الطوارئ. وتشيد اليابان بجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ تلك العملية الشديدة الخطورة وغير المسبوقة.

ولا يمكن المبالغة في أهمية الاستمرار في دعم المحتاجين وتقديم برامج سبل العيش المنقذة للحياة. وتحترم اليابان وتقدر جهود العاملين في مجال المعونة الذين يعملون في بيئة مليئة بالتحديات، وتحث الأطراف المعنية على تحسين إمكانية وصول العاملين في مجال المعونة وتأمين سلامتهم، وفقا للقانون الدولي الإنساني.

وفي الختام، لا نزال على أهبة الاستعداد لدعم عملية السلام والتعافي، ونحث جميع الأطراف، ولا سيما اليمنيين، على اغتنام الزخم لإعادة إعمار البلد، مع إعطاء الأولوية لحياة أبناء الشعب اليمني.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشارك زملائي في التقدم بالتعازي لموزامبيق وملاوي في أعقاب الإعصار الذي ضرب بلديهما. وأود أن أشكر هانس غروندبرغ وجويس مسويا على إحاطتيهما، كما أرحب بمشاركة ممثل اليمن في جلسة اليوم. وأود أن أتشاطر ثلاث نقاط.

أولا، الزخم الحالي مشجع. لا تزال الهدنة الفعلية قائمة على أرض الواقع، ويجب أن نحافظ عليها وأن نحولها إلى وقف دائم للأعمال القتالية. وتدعو فرنسا الأطراف، وفي مقدمتها الحوثيون، إلى التصرف بمسؤولية للتوصل إلى اتفاق سياسي مع الحكومة اليمنية. ويجب أن يقترن الهدوء الحالي بتدابير لبناء الثقة – وهذا هو السبيل الوحيد لبناء سلام دائم. وفي هذا الصدد، ترحب فرنسا بالاجتماع الذي يعقد حاليا في جنيف بشأن تبادل الأسرى. ونأمل أيضا أن يتسنى إعادة تنشيط آليات أخرى للحوار وخفض التصعيد، مثل لجنة التنسيق العسكرية، تحت رعاية الأمم المتحدة.

ثانيا، تؤكد فرنسا التزامها بآلية الأمم المتحدة لتفتيش السفن التي تصل إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون. وفي ذلك السياق، نرحب بقرار المملكة العربية السعودية وإيران إعادة العلاقات الدبلوماسية. ونأمل أن يسهم ذلك في دفع المفاوضات الجارية بين الأطراف اليمنية وتعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين. ومن وجهة النظر هذه، من الضروري أن توقف إيران أنشطتها المزعزعة للاستقرار. ويجب أن يؤدي ذلك الزخم إلى حل سياسي شامل وجامع، يتضمن وضع خطة سلام تأخذ في الاعتبار شواغل ومصالح جميع اليمنيين. وستواصل فرنسا تقديم دعمها الكامل للمبعوث الخاص من أجل تحقيق ذلك. وفي ذلك الصدد، نكرر التأكيد على أهمية إشراك المرأة اليمنية في تحديد مستقبل بلدها. وندعو الحوثيين إلى الدخول في مفاوضات من دون تأخير وبحسن نية.

ثالثا، يجب ألا ننسى الشعب اليمني والأزمة الإنسانية الحادة التي يعاني منها منذ سنوات. وقد أعلنا عن تعهدنا بتقديم ما يقرب من ٢٣ مليون يورو لعام ٢٠٢٣ في مؤتمر المانحين الذي عقد الشهر الماضي في جنيف. ولكن لا يمكن للمساعدات أن تفيد الشعب اليمني إذا لم يتم ضمان ظروف عمل العاملين في المجال الإنساني وسلامتهم بشكل كامل. ولذلك تكرر فرنسا دعوتها إلى الحفاظ على الحيز الإنساني. ويجب أن تتوقف القيود التي يفرضها الحوثيون على موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك العاملات في المجال الإنساني اللاتي يجبرن على اصطحاب ذكور من المحارم. وتدعو فرنسا الحوثيين إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني المحتجزين.

وفي الختام، وكما يعلم الأعضاء، فإن حالة ناقلة النفط "صافر" لا تزال تشكل خطرا وشيكا بوقوع كارثة إيكولوجية وإنسانية. وفي ذلك الصدد، نرحب بشراء الأمم المتحدة سفينة بديلة للتمكين من نقل الملايين من براميل النفط كخطوة أولى هامة. وندعو إلى التنفيذ السريع والكامل للخطة التي تنسقها الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمحوا لي في البداية، السيد الرئيس، أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس في هذا الشهر وأن أعرب عن خالص أمنياتي لكم بالتوفيق في مهامكم. وأشكر سلفكم الممثل الدائم للبابان على رئاسته الموفقة في الشهر الماضي.

وأضم صوتي إلى بقية أعضاء المجلس في تقديم خالص التعازي لبلدكم الشقيق وملاوي على الخسائر في الممتلكات والأرواح بسبب الإعصار الأخير.

كما أتوجه بالشكر إلى السيدة جويس مسويا والسيد هانس غروندبرغ، على إحاطتيهما وأيضا أتقدم بالشكر للسيدة ألبانا، نائبة الممثل الدائم لألبانيا ورئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) على تقريرها.

يعيد مجلس القيادة الرئاسي التأكيد على التزامه بنهج وخيار السلام الشامل والمستدام المبني على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، الذي يمثل ركيزة أساسية ومرجعية ثابتة لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ويؤكد بلدي مجددا دعمه لجهود المبعوث الخاص للأمين العام ولكل الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إحياء الهدنة واستعادة مسار العملية السياسية الشاملة برعاية الأمم المتحدة وبقيادة يمنية وملكية يمنية.

إن السلام لا يمكن أن يتحقق من دون وجود شريك حقيقي يتخلى عن خيار الحرب ويؤمن بالشراكة السياسية وبالحقوق والمواطنة المتساوية لأبناء الشعب اليمني كافة، ويتخلى عن العنف كوسيلة لفرض جداول أعماله السياسية، ويؤمن بالدولة كمالك وحيد للسلطة والسلاح. وبالتالي، فإن أي حل سلمي تفاوضي للصراع في اليمن يجب أن يمر عبر مسار شامل يتضمن هذه الأسس؛ ومعالجة جميع القضايا، بما في ذلك السبب الحقيقي لهذا الصراع؛ وتخلي الميليشيات الحوثية عن ما يسمى بالحق الإلهي في حكم اليمنيين، وإلا سيتحول هذا السلام المنشود إلى مجرد مسكنات مؤقتة ومحطة للميليشيات الحوثية لمحاولة فرض وتحقيق ما لم تستطع إنجازه من خلال الحرب. وسيولد دورات جديدة من العنف وستعم الفوضى وموجات الهجرة والنزوح مجددا، وستكون بداية حالة طويلة الأمد من عدم الاستقرار تؤذن بصراعات أخرى ستهدد أمن واستقرار اليمن والمنطقة وسلامة الملاحة الدولية.

إن إنهاء المعاناة الإنسانية يبدأ بإنهاء الحرب وتحقيق السلام، وقد كان اتفاق الهدنة في نيسان/أبريل من العام الماضي فرصة حقيقية لذلك، وقدمت الحكومة اليمنية كل التنازلات لتمديد هذه الهدنة والمحافظة على استمرارها والبناء عليها كمنطلق لوقف إطلاق النار الشامل واستئناف العملية السياسية. وقد استمرت في الالتزام بالهدنة بكل عناصرها المتمثلة في فتح مطار صنعاء للرحلات الدولية وتسهيل دخول السفن إلى ميناء الحديدة، رغم رفض الميليشيات الحوثية فتح الطرق الرئيسية لمدينة تعز المحاصرة أو الموافقة على تمديد الهدنة ووضع العراقيل أمام جهود السلام واستمرار الخروقات وآخرها استهداف المنشآت الاقتصادية الوطنية وموانئ تصدير النفط، ما أدى إلى توقف تصديره وحرمان الدولة من اهم مصادر الدخل القومي والإيرادات الضرورية لدفع المرتبات وتوفير الخدمات الأساسية وعرَّض مؤسسات الدولة وأمنها الغذائي للخطر وفاقم الأزمة الإنسانية.

بالإضافة إلى ذلك استمرت الميليشيات الحوثية في تفخيخ التعليم بأفكار إرهابية متطرفة وتجنيد الأطفال واستخدامهم كوقود في حربها ضد الشعب اليمني. ونحذر هنا من النتائج المستقبلية الكارثية لعمليات تجنيد الأطفال في المدارس وحرف العملية التعليمية عن أهدافها التي سيدفع اليمنيون ثمنها لأجيال قادمة. كما تواصل الميليشيات الحوثية تهجير المواطنين من منازلهم، حتى أضحى في اليمن اليوم اكثر من أربعة ملايين نازح داخليا، وإخضاع المدنيين للاحتجاز التعسفي والتعذيب والإخفاء القسري في سجون هذه الميليشيات، والاستخدام العشوائي واسع النطاق للألغام والذخائر غير المتفجرة التي تحصد أرواح المدنيين الأبرياء بشكل يومي – معظمهم من النساء والأطفال،

فضلا عن العراقيل والعوائق التي تضعها هذه الميليشيات أمام عمل المنظمات الدولية العاملة في المجال الإنساني وتقييد وصول المساعدات الإنسانية وعمليات الإغاثة.

في ظل استمرار الصراع الذي يدخل عامه التاسع في اليمن، وفي الوقت الذي نشهد فيه انعقاد الدورة السابعة والستين للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة، عطلت الكثير من الإنجازات التي تحققت للنساء اليمنيات، حيث تواصل الميليشيات الحوثية انتهاك حقوق النساء اليمنيات والاعتداء عليهن واستخدام العنف الجنسي كوسيلة لقمع أصواتهن وحرمانهن من حقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية واختطاف مئات النساء اليمنيات والزج بهن في المعتقلات والسجون السرية وتلفيق التهم الكيدية بحقهن وممارسة شتى صنوف الابتزاز والتعذيب النفسي والجسدي والتحرش والاعتداء الجنسي على خلفية نشاطهن السياسي والإعلامي والحقوقي، وعلى غرار حركة طالبان، تفرض الميليشيات الحوثية إجراءات وقيود مشددة لتضييق الخناق على النساء اليمنيات في مناطق سيطرتها وتقيد حركتهن وتحرمهن من أبسط حقوقهن الأساسية. فبعد أن منعت تنقل النساء وسفرهن بين المدن والمحافظات وإلى خارج البلد من دون محرم، قامت المليشيات بالفصل بين الجنسين في المرافق التعليمية والمؤسسات الحكومية وحرمان المرأة من حقها في التعليم الجيد ومزاولة العمل خارج المنزل والمشاركة السياسية والاجتماعية والإسهام في بناء وتنوير المجتمع.

يعد الملف الاقتصادي أولوية رئيسية لمجلس القيادة الرئاسي، حيث يحظى بالتزام الحكومة بدعم الاستقرار الاقتصادي والتنموي ووضع خطط وبرامج قادرة على تلبية احتياجات التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار وتعزيز القدرة على الصمود. وفي هذا الإطار، دأبت الحكومة اليمنية خلال الأشهر الماضية، وبدعم من مجلس القيادة الرئاسي، على تنفيذ عدد من الإصلاحات الهيكلية للمساهمة في تعزيز دور المؤسسات الحيوية واستقرار الاقتصاد وسعر العملة، بالتوازي مع إصلاح السياسة النقدية وتحسين قدرات الأجهزة المالية والمصرفية وضوابط مكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب.

إن الفرصة اليوم مواتية لأن يكون للدعم الإنساني أيضاً دور بارز في الاستقرار الاقتصادي من خلال مصارفة أموال الدعم الإنساني عبر البنك المركزي اليمني. حيث ستسهم مثل هذه الخطوة بشكل كبير في إسناد جهود إنعاش الاقتصاد الوطني والحفاظ على قيمة العملة وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، بالإضافة إلى دمج الأولويات والاحتياجات الإنمائية في جميع التدخلات الإنسانية للمساعدة في تحقيق التعافي المبكر، وهي موضوعات عاجلة ولا يجب انتظار نهاية الحرب للبدء فيها، لا سيما وأن المساعدات الطارئة المقدمة للشعب اليمني لن تدوم طويلاً.

تشيد حكومة بلدي بالجهود الدولية المكثفة لتطبيق حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة والتي أثمرت منذ انتهاء الهدنة عن إحباط مجموعة من عمليات تهريب الأسلحة الإيرانية، بما في ذلك شحنات الذخيرة وصمامات ووقود الصواريخ والمواد المتفجرة وآلاف البندقيات الهجومية كانت جميعها في طريقها إلى الميليشيات الحوثية. ويشكل ذلك دلالة على تصعيد نظام طهران عمليات تهريب الأسلحة للميليشيات الحوثية. وندعو هذا المجلس لتحمل مسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين ووقف سلوك النظام الإيراني المدمّر، وتدخله في شؤون بلدي الداخلية بمواصلته دعم هذه الميليشيات وإحباطه لكافة الجهود التي تُبذل لإخراج اليمن من أزمته، وإصراره على إطالة أمد الصراع في اليمن والمنطقة، وتعريض السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر.

تؤكد الحكومة اليمنية إيمانها الصادق بالحوار وحل الخلافات بالطرق الدبلوماسية والوسائل السلمية، كما تؤكد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتدعم أي توجه جدي ومخلص يحمل نوايا حسنة لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وعلى هذا الأساس، تأمل الحكومة اليمنية أن يشكل اتفاق المملكة العربية السعودية الشقيقة وإيران مرحلة جديدة من العلاقات في المنطقة، بدءاً بكف يد إيران عن التدخل في الشؤون اليمنية وإحداث تغير حقيقي في سلوك النظام الإيراني وسياساته التخريبية في بلدي والمنطقة.

ونحن على مشارف شهر رمضان الكريم، تتجه أنظار اليمنيين نحو الاجتماع السابع للجنة الإشرافية لتبادل الأسرى والمحتجزين الذي

انطلق في جنيف قبل أيام برعاية الأمم المتحدة. وأود، سيدي الرئيس، أن اشكر سويسرا على كرم استضافتها لهذه الجولة من المفاوضات، وأن أؤكد على حرص الحكومة اليمنية على إطلاق كافة المختطفين والأسرى والمحتجزين وفق مبدأ إطلاق سراح الكل مقابل الكل دون قيد أو شرط، بما يكفل إنهاء معاناتهم ولمّ شملهم بأسرهم بناءً على اتفاق ستوكهولم. وتؤكد الحكومة اليمنية على ضرورة أن تبقى قضية الأسرى والمعتقلين ضمن قائمة أولويات واهتمامات الأمم المتحدة والمبعوث الخاص وهذا المجلس، حيث أن تنفيذ هذا الاستحقاق قد تأخر كثيراً، وتدعو إلى الضغط على الميليشيات الحوثية لإطلاق سراح كافة الأسرى والمختطفين، بمن فيهم الأربعة المشمولين بقرار مجلس الأمن، والصحفيين ومعتقلي الرأي والسياسيين والأكاديميين، وأن تستمر الجهود لإطلاق سراحهم ووضع حد للعراقيل التي تفتعلها الميليشيات الحوثية تجاه هذه المسألة الإنسانية.

يتعرض الموروث والممتلكات الثقافية اليمنية بسبب هذا الصراع للتدمير والنهب والتهريب على نحو ممنهج، وندعو المجتمع الدولي وهذا المجلس إلى اتخاذ إجراءات فعالة وعملية لحماية هذا الموروث الثقافي واتخاذ الخطوات المناسبة لتسهيل العودة الآمنة للآثار والممتلكات الثقافية اليمنية المنهوبة إلى المؤسسات اليمنية المختصة. وفي هذا الصدد، نشكر جهود الأجهزة الأمنية الأمريكية التي قامت بضبط ٧٧ قطعة ومخطوطات أثرية وإعادتها لعهدة الحكومة اليمنية.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى سويسرا والسويد على استضافتهما مؤتمر المانحين لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٣. وأتقدم بالشكر للمانحين من الأشقاء والأصدقاء على مواقفهم الإنسانية المشرّفة ودعمهم لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن، وعلى جهودهم المستمرة للتخفيف من معاناة اليمنيين، وستظل مواقفكم هذه حاضرةً في وجدان اليمنيين وجزءاً أصيلاً من علاقات الأخوة والصداقة. ونثمّن الدعم الأخوي الذي تقدمه كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنموية والإنسانية، والذي يهدف لإنقاذ اليمن ودعم جهود استعادة الدولة ونشر الأمن والاستقرار، وكان آخرها الدعم المقدم لتعزيز احتياطيات البنك المركزي اليمني، إضافةً إلى منح المشتقات النفطية المقدمة من المملكة العربية السعودية لدعم قطاع الطاقة، ودورها في الحفاظ على استقرار الخدمات الأساسية.

ختاماً، نرحّب ببدء تنفيذ المرحلة الأولى من خطة الأمم المتحدة لمعالجة وضع الناقلة صافر، وتثمّن بلدي هذه الجهود وتؤكد مجدداً على دعمها الكامل واستعدادها لتيسير وتسهيل جهود الأمم المتحدة لتفادي الكارثة البيئية والإنسانية والاقتصادية الوشيكة. وتشدد على ضرورة مواصلة العمل بوتيرة عالية وسد فجوة التمويل لضمان تنفيذ كل مراحل خطة الإنقاذ ومنع وقوع هذا التهديد، فالخطر لا يزال قائماً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتي ممثلاً لموزامبيق، أود أن أشكر من صميم قلبي جميع الوفود على إعرابها عن التضامن والدعم لشعبنا وحكومتنا في أعقاب الدمار الذي سببه الإعصار – إعصار آخر – هذا الإعصار المسمى فريدي. وفي ساعة الحزن هذه، نحن على يقين من أننا سنحظى بدعم أعضاء المجلس لشعبنا وتضامنهم معه. تؤكد هذه المأساة مرة أخرى الحاجة الملحة إلى التصدي على سبيل الأولوية للأثر الضار للكوارث الطبيعية وأسبابها. وبينما نقيّم الأضرار، سنُبقي الدول وأسرة الأمم المتحدة على علم واطلاع على آخر المستجدات. وأشكر أعضاء المجلس من أعماق قلبي.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.